

آسيا

٢٠ - الحالة في تيمور الشرقية^(١)

المقرر المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٩٨): القرار ١٢٣٦ (١٩٩٩)

المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام وشرع في بحث البند المعنون "الحالة في تيمور". وعقب اعتماد جدول الأعمال، دعا الرئيس (غابون) ممثلي إندونيسيا والبرتغال، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ووجه أيضا انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعدّ في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٥).

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٣٦ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في تيمور الشرقية،
وإذ يشير أيضا إلى قرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) و ٢٦٢٥ (د-٢٥) وقرارات الجمعية العامة بشأن مسألة تيمور الشرقية، وبخاصة القرار ٣٧/٣٠.

وإذ يأخذ في اعتبارها الجهود الدائبة التي تبذلها حكومتا إندونيسيا والبرتغال منذ شهر تموز/يوليه ١٩٨٣، بالاستعانة بمساعي الأمين العام الحميدة، من أجل إيجاد حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في الجولة الأخيرة من المحادثات بين حكومتَي البرتغال وإندونيسيا، برعاية الأمين العام للأمم المتحدة، مما أفضى إلى إبرام سلسلة من الاتفاقات في نيويورك في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩،

وإذ يثني بوجه خاص على الممثل الشخصي للأمين العام لما بذله من جهود في هذا الصدد،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام،

وإذ يحيط علما بمشاعر القلق التي أعرب عنها في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالحالة الأمنية في تيمور الشرقية،

المقرر المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٩٨): القرار ١٢٣٦ (١٩٩٩)

في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن الحالة في تيمور الشرقية^(٢). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أنّ حكومتَي إندونيسيا والبرتغال ما فتتا، عبر مساعيه الحميدة، تبذلان جهودا منذ عام ١٩٨٣ لإيجاد حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية. وقد تُوجت هذه الجهود بالتوقيع في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ على اتفاق شامل بين الحكومتين^(٣) اللتين عهدتا إليه بتنظيم وإجراء استطلاع للرأي لمعرفة ما إذا كان شعب تيمور الشرقية يقبل أو يرفض إطار دستوريا مقترحا ينص على تمتع تيمور الشرقية بحكم ذاتي خاص داخل إندونيسيا. وطلب إلى الأمين العام في الاتفاق أيضا أن ينشئ بعثة للأمم المتحدة لإجراء هذا الاستطلاع. وتم في نفس اليوم التوقيع على اتفاقين تكميليين بين الأمم المتحدة والحكومتين بشأن طرائق استطلاع رأي شعب تيمور الشرقية عن طريق الاقتراع المباشر وبشأن الترتيبات الأمنية لذلك^(٤).

وفي الجلسة ٣٩٩٨، المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات

(١) منذ جلسة المجلس ٤٠٤١ المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ تعيّر نص هذا البند من "الحالة في تيمور" إلى "الحالة في تيمور الشرقية".

(٢) S/1999/513.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفقان الثاني والثالث.

(٥) S/1999/520.

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقى مجلس الأمن على علم بكل تطورات الحالة في تيمور الشرقية، وأن يقدم إليه في أقرب وقت ممكن، وعلى أية حال بحلول ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار والاتفاقات المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ أعلاه يحدد فيه، في جملة أمور، طرائق مفصلة لإجراء استطلاع الرأي، وأن يقدم توصيات تفصيلية إلى المجلس كي يتخذ مقررًا بشأن ولاية وحجم وهيكل وميزانية بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك ضباط الشرطة المدنية، كما هو متوخى في الفقرة ٣ أعلاه، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس كل أربعة عشر يوماً بعد ذلك؛

٩ - يعرب عن اعترامه اتخاذ قرار عاجل بشأن إنشاء بعثة للأمم المتحدة على أساس التقرير المشار إليه في الفقرة ٨ أعلاه؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يحيط المجلس علماً، قبل بدء تسجيل الناخبين واستناداً إلى التقييم الموضوعي لبعثة الأمم المتحدة، بما إذا كان قد تمت تهيئة الحالة الأمنية اللازمة للتنفيذ السلمي لعملية استطلاع الرأي أم لا؛

١١ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

المقرر المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (الجلسة

٤٠١٣): القرار ١٢٤٦ (١٩٩٩)

في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٩، وعملاً بالقرار ١٢٣٦ (١٩٩٩)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن مسألة تيمور الشرقية يقترح فيه إنشاء بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية^(٦). وعرض الأمين العام في تقريره وصفاً مفصلاً لعملية استطلاع الرأي التي ستجريها الأمم المتحدة، فضلاً عن توصياته بشأن ولاية البعثة وحجمها وهيكلها وميزانياتها. وشدد على أن البعثة يجب أن تحظى بثقة ودعم المجلس، وتتعاون السلطات الإندونيسية الكاملة، وبالموارد اللازمة للقيام بمهامها. وأشار الأمين العام إلى أن الوضع في تيمور الشرقية لا يزال متوتراً ومتقلباً. وأعرب عن الأمل في أن تُتخذ الخطوات اللازمة لتحسين الأوضاع الأمنية حتى يتسنى لعملية استطلاع الرأي أن تسير قدماً في جو مفعم بالأمن

(٦) S/1999/595. وللإطلاع على تكوين البعثة ولاياتها انظر الفصل الخامس "أجهزة مجلس الأمن الفرعية".

١ - يرحب بإبرام الاتفاق بين إندونيسيا والبرتغال في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ بشأن مسألة تيمور الشرقية (الاتفاق العام)؛

٢ - يرحب أيضاً بإبرام الاتفاقات بين الأمم المتحدة وحكومتها إندونيسيا والبرتغال في التاريخ نفسه بشأن الترتيبات الأمنية (المرفق الثالث) وطرائق استطلاع رأي شعبي لأهالي تيمور الشرقية من خلال اقتراع مباشر؛

٣ - يرحب كذلك باعترام الأمين العام إقامة وجود للأمم المتحدة في تيمور الشرقية في أقرب وقت ممكن عملياً، بغية المساعدة في تنفيذ هذه الاتفاقات وذلك بوجه خاص عن طريق ما يلي:

(أ) إجراء استطلاع رأي شعبي لأهالي تيمور الشرقية بشأن قبول أو رفض إطار دستوري لمنح تيمور الشرقية حكماً ذاتياً، كما هو مقرر في آب/أغسطس ١٩٩٩، وفقاً للاتفاق العام؛

(ب) توفير عدد من ضباط الشرطة المدنية ليعملوا كمستشارين للشرطة الإندونيسية في أدائها لمهامها في تيمور الشرقية، ولتتولوا إبان استطلاع الرأي الإشراف على نقل بطاقات وصناديق الاقتراع إلى مواقع التصويت ومنها؛

٤ - يؤكد أهمية الطلبات الموجهة إلى الأمين العام في الاتفاق العام بأن يبلغ مجلس الأمن والجمعية العامة وكذلك حكومتها إندونيسيا والبرتغال وشعب تيمور الشرقية بنتيجة استطلاع الرأي الشعبي، وأن يكفل وجوداً ملائماً للأمم المتحدة في تيمور الشرقية خلال الفترة الموقّعة الممتدة بين انتهاء استطلاع الرأي الشعبي وبدء تنفيذ أي من الخيارين، ألا وهما الحكم الذاتي في كنف إندونيسيا أو المرحلة الانتقالية المفضية إلى الاستقلال؛

٥ - يؤكد أيضاً مسؤولية حكومة إندونيسيا عن حفظ السلام والأمن في تيمور الشرقية لضمان إجراء استطلاع الرأي بصورة نزيهة وسلمية في مناخ خالٍ من التهريب أو العنف أو التدخل من أي جانب ولكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومراقبيها وسائر الموظفين والمراقبين الدوليين في تيمور الشرقية؛

٦ - يؤكد كذلك أهمية قيام حكومة إندونيسيا بالمساعدة في كفالة تمكّن الأمم المتحدة من أداء جميع المهام المسندة إليها بغرض تنفيذ الاتفاقات؛

٧ - يرحب بما قام به الأمين العام من إنشاء صندوق استئماني لتمكين الدول الأعضاء من تقديم تبرعات للمساعدة في تمويل وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، ويحث جميع الدول الأعضاء التي هي في وضع يسمح لها بالتبرع على أن تفعل ذلك دون تمهل؛

وإذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في تيمور الشرقية، وعلى الأخص القرار ١٢٣٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩؛

وإذ يشير إلى الاتفاق المبرم بين إندونيسيا والبرتغال بشأن مسألة تيمور الشرقية بتاريخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ (الاتفاق العام) وإلى الاتفاقين المبرمين بين الأمم المتحدة وحكومتها إندونيسيا والبرتغال في نفس التاريخ بشأن طرائق عملية استطلاع رأي شعب تيمور الشرقية عن طريق الاقتراع المباشر وبشأن ترتيبات الأمن (الاتفاق الأمني)؛

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام عن مسألة تيمور الشرقية المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٩؛

وإذ يحيط علما مع القلق بتقييم الأمين العام الوارد في تقريره وهو أن الحالة الأمنية في تيمور الشرقية لا تزال "بالغة التوتر والتقلب"؛

وإذ يحيط علما بالحاجة الملحة إلى تحقيق المصالحة بين مختلف الفصائل المتنافسة داخل تيمور الشرقية؛

وإذ يرحب بالتعاون المثمر من جانب حكومة إندونيسيا والسلطات المحلية في تيمور الشرقية مع الأمم المتحدة؛

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ الموجهة من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن؛

وإذ يرحب باختتام المشاورات بين حكومة إندونيسيا والأمم المتحدة بشأن نشر موظفي الاتصال العسكريين ضمن إطار البعثة المنشأة بموجب هذا القرار؛

وإذ يضع في الاعتبار الجهود المتواصلة المبذولة من جانب حكومتها إندونيسيا والبرتغال منذ تموز/يوليه ١٩٨٣، عن طريق المساعي الحميدة للأمين العام، من أجل إيجاد حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية؛

وإذ يرحب بتعيين الممثل الخاص للأمين العام لاستطلاع رأي شعب تيمور الشرقية، وإذ يعيد تأكيد دعمه للجهود التي يبذلها الممثل الشخصي للأمين العام لتيمور الشرقية؛

١ - يقرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩ لتنظيم وتنفيذ عملية استطلاع رأي شعب تيمور الشرقية المقرر إجراؤها في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٩ على أساس الاقتراع المباشر والسري والعام من أجل التأكد مما إذا كان شعب تيمور الشرقية يقبل الإطار الدستوري المقترح الذي ينص على الحكم الذاتي الخاص لتيمور الشرقية في إطار جمهورية إندونيسيا الموحدة أم يرفض ذلك الإطار مما يؤدي إلى انفصال تيمور الشرقية عن إندونيسيا، وذلك وفقا للاتفاق العام، ومن أجل تمكين الأمين العام من الاضطلاع بمسؤوليته في إطار الفقرة ٣ من الاتفاق الأمني؛

والسلام. وفي الختام، طلب إلى المجلس أن يوافق على ولاية البعثة وعلى طرائق إجراء عملية استطلاع الرأي.

وفي الجلسة ٤٠١٣، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. وعقب اعتماد جدول الأعمال، دعا الرئيس (غامبيا) ممثلي أستراليا وإندونيسيا والبرتغال ونيوزيلندا، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه أيضا انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعدّ في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٧). ووجه الانتباه أيضا إلى عدة وثائق هي ما يلي: رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل ألمانيا يحيل بها البيان المتعلق بتيمور الشرقية الذي أصدرته في ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ رئاسة الاتحاد الأوروبي بالنيابة عنه ورحبت فيه بتوقيع الأمين العام وإندونيسيا والبرتغال على اتفاق مستقبل تيمور الشرقية^(٨)؛ ورسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل إندونيسيا يوضح فيها أن بعض جوانب تقرير الأمين العام رسمت صورة غير متوازنة عن الحقائق السائدة^(٩)؛ ورسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من ممثل البرتغال يعلمهما فيها بتعيين المفوض البرتغالي لدعم العملية الانتقالية في تيمور الشرقية^(١٠).

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٤٦ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

(٧) S/1999/666.

(٨) S/1999/547.

(٩) S/1999/612.

(١٠) S/1999/652.

٩ - يشدد مرة أخرى على مسؤولية حكومة إندونيسيا عن المحافظة على السلم والأمن في تيمور الشرقية لا سيما في الحالة الأمنية الراهنة المشار إليها في تقرير الأمين العام من أجل ضمان إجراء استطلاع رأي الشعب بطريقة نزيهة وسلمية وفي جو خال من التهيب أو العنف أو التدخل من أي جانب، ولضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين والمراقبين الدوليين في تيمور الشرقية؛

١٠ - يرحب في هذا الصدد بما قرره حكومة إندونيسيا من إنشاء فريق وزاري لمراقبة وضمان الأمن أثناء عملية استطلاع رأي الشعب وفقا للمادة ٣ من الاتفاق العام والفقرة ١ من الاتفاق الأمني؛

١١ - يدين جميع أعمال العنف أيا كان مصدرها ويدعو إلى وضع حد لتلك الأعمال وإلى أن تضع جميع الفئات المسلحة الموجودة في تيمور الشرقية أسلحتها، وإلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق نزع السلاح واتخاذ المزيد من الخطوات بغية ضمان توفر بيئة خالية من العنف أو غيره من أشكال التهيب، وهو شرط أساسي لإجراء اقتراح حر ونزيه في تيمور الشرقية؛

١٢ - يطلب إلى جميع الأطراف تهيئة الأحوال اللازمة للتنفيذ الشامل لاستطلاع رأي الشعب، مع كفالة المشاركة التامة من جانب شعب تيمور الشرقية؛

١٣ - يبحث على بذل كل الجهود الممكنة لتسيير عمل اللجنة المعنية بالسلم والاستقرار، ويشدد بصفة خاصة على ضرورة قيام السلطات الإندونيسية بتوفير الأمن والحماية الشخصية لأعضاء اللجنة بالتعاون مع البعثة؛

١٤ - يكرر طلبه إلى الأمين العام أن يبقى مجلس الأمن على علم دقيق بهذه الحالة، وأن يستمر في تقديم تقارير إليه كل أربعة عشر يوما عن تنفيذ قرارات المجلس وبشأن الاتفاقات الثلاثية والحالة الأمنية في تيمور الشرقية؛

١٥ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (الجلسة

٤٠١٩): بيان من الرئيس

في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وعملا بالقرار ١٢٤٦ (١٩٩٩)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن مسألة تيمور الشرقية يتضمن معلومات مستكملة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية والوضع الأمني في

٢ - يأذن بنشر ٢٨٠ من أفراد الشرطة المدنية في إطار بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩، للعمل كمستشارين للشرطة الإندونيسية في سياق الاضطلاع بواجبها، والقيام وقت الاستطلاع بالإشراف على عملية نقل أوراق وصناديق الاقتراع إلى مواقع الاقتراع ومنها؛

٣ - يأذن بنشر ٥٠ من أفراد الاتصال العسكريين في إطار البعثة، حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩، للاتصال بالقوات المسلحة الإندونيسية من أجل تمكين الأمين العام من الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الاتفاق العام والاتفاق الأمني؛

٤ - يؤيد اقتراح الأمين العام الذي يدعو إلى أن تضم بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية العناصر التالية أيضا:

(أ) عنصر سياسي تناط به المسؤولية عن رصد مدى توفر العدالة في البيئة السياسية، وكفالة الحرية لجميع المنظمات السياسية وغيرها من المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها بحرية، وبعملية الرصد وإسداء المشورة للممثل الخاص بشأن جميع المسائل ذات الأبعاد السياسية؛

(ب) عنصر انتخابي تناط به المسؤولية عن كافة الأنشطة ذات الصلة بالتسجيل والتصويت؛

(ج) عنصر إعلامي تناط به المسؤولية عن شرح أحكام الاتفاق العام وإطار الحكم الذاتي المقترح لشعب تيمور الشرقية بطريقة موضوعية ومحيدة ودون مساس بأي موقف أو نتيجة، لتوفير معلومات عن عملية وإجراءات التصويت، وعن شرح الآثار المترتبة على التصويت بقبول أو رفض الاقتراح؛

٥ - يحيط علما باعترام حكومتي إندونيسيا والبرتغال بإفاد عدد متساو من الممثلين لمراقبة جميع المراحل التنفيذية لعملية الاستطلاع داخل تيمور الشرقية وخارجها على السواء؛

٦ - يرحب بعزم الأمين العام على أن يقوم، في أقرب وقت ممكن، بإبرام اتفاق مع حكومة إندونيسيا بشأن مركز البعثة ويبحث على اختتام المفاوضات في وقت مبكر للتمكين من نشر البعثة بالكامل وفي الوقت المناسب؛

٧ - يطلب إلى جميع الأطراف أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في الاضطلاع بولايتها، وتأمين سلامة موظفيها وحرية تنقلهم من أجل تنفيذ ولاية البعثة في جميع مناطق تيمور الشرقية؛

٨ - يوافق على طرائق تنفيذ عملية استطلاع رأي الشعب المقرر إجراؤها في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٩ على النحو الموضح في الفقرات ١٥ إلى ١٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٩؛

ويؤكد مجلس الأمن على أن إجراء استشارة لشعب تيمور الشرقية من خلال اقتراح مباشر وسري وعمام يمثل فرصة تاريخية لحل مسألة تيمور الشرقية حلا سلميا. ويتفق المجلس مع تقييم الأمين العام القائل بأن هذه العملية لا بد وأن تتسم بالشفافية، وأن جميع الأطراف لا بد وأن تتمتع بفرصة التعبير عن نفسها بحرية.

ويعرب مجلس الأمن في هذا الصدد عن بالغ القلق لأن الأمين العام قد انتهى في تقييمه إلى أن الشروط اللازمة لم تنهياً بعد للشروع في المراحل التنفيذية من عملية الاستشارة، نظرا للحالة الأمنية السائدة في مختلف أنحاء قطاع كبير من تيمور الشرقية، ونظرا لعدم وجود "ساحة تكفل المساواة للجميع". ويساور المجلس القلق بصفة خاصة من قيام الميليشيات والجماعات المسلحة الأخرى بأعمال عنف ضد السكان المحليين وممارستها لتأثيرات لترهيبهم، ومن أن هذه الأنشطة لا تزال تشكل قيدا على الحرية السياسية في تيمور الشرقية، مما يعرض للخطر الانفتاح اللازم لعملية الاستشارة. ويحيط المجلس علما بتقييم الأمين العام الذي يفيد أنه في حين حدثت الحالة الأمنية بصورة شديدة من فرص التعبير العام للنشطاء الداعين إلى الاستقلال، تستمر الحملة الداعية إلى الاستقلال الذاتي بصورة نشطة.

ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تضع كافة الأطراف حدا لجميع أنواع العنف وأن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس قبل الاستطلاع وأثناءه وبعده. ويدعو بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إلى متابعة التقارير المتعلقة بأعمال العنف من جانب الميليشيات الداعية للاندماج ومن جانب القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية على حد سواء. وفي هذا الصدد يعرب عن بالغ قلقه إزاء الهجوم الذي وقع على مكتب البعثة في ماليانا، تيمور الشرقية، في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويطلب المجلس بإجراء تحقيق واف في الحادث وتقديم مرتكبيه إلى العدالة. ويطلب المجلس أيضا بأن تتقيد جميع الأطراف بسلامة وأمن أفراد البعثة. ويؤيد المجلس البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا آخر عن هذه المسألة.

ويرحب مجلس الأمن بالتطورات الإيجابية التي حددها الأمين العام. ويرحب المجلس ترحيبا كبيرا بقنوات الاتصال الممتازة بين البعثة والسلطات الإندونيسية، وهو ما سهله إنشاء فرقة عمل إندونيسية رفيعة المستوى في ديلي. كما يرحب المجلس ترحيبا كبيرا بمحادثات داري الثانية في جاكارتا مع ممثلي جميع الأطراف في تيمور الشرقية وبالتقدم المحرز في ممارسة لجنة السلام والاستقرار لنشاطها.

ويؤكد مجلس الأمن مرة أخرى على مسؤولية حكومة إندونيسيا عن إقرار السلام والأمن في تيمور الشرقية. ويشدد المجلس على أنه لا بد وأن يلتزم جميع المسؤولين المحليين في تيمور الشرقية بأحكام الاتفاقات الثلاثية. وبخاصة فيما يتعلق بالفترة المحددة للحملة

الإقليم^(١١). وقال الأمين العام في تقريره إن الميليشيات المؤيدة للاندماج، التي يُعتقد أنها تعمل بموافقة عناصر من الجيش، قامت بأعمال عنف وتخويف ضد السكان المحليين. ولا تزال هذه الأعمال تعرقل الحرية السياسية، ما يعرض للخطر انفتاح عملية استطلاع الرأي. ونظرا لخطورة الحالة الأمنية في معظم أنحاء الإقليم وعدم المساواة في الفرص المتاحة للأطراف، ومن أجل إتاحة وقت كاف لنشر البعثة بالكامل، فقد قرّر الأمين العام إرجاء عملية التسجيل ليتأخر بذلك موعد الاقتراع مدة أسبوعين.

وفي الجلسة ٤٠١٩، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. وعقب اعتماد جدول الأعمال، دعا الرئيس (غامبيا) ممثلي إندونيسيا والبرتغال، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(١٢):

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن مسألة تيمور الشرقية المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

ويحيط مجلس الأمن علما مع التفهم بقرار الأمين العام أن يؤجل لمدة ثلاثة أسابيع اتخاذ قراره، الذي سيستند فيه إلى العناصر الرئيسية المحددة في تقريره المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، بشأن ما إذا كانت تتوفر الحالة الأمنية اللازمة لبدء المرحلة التنفيذية لعملية الاستشارة، على النحو الذي يقضي به الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومي إندونيسيا والبرتغال. كما يؤيد المجلس نية الأمين العام ألا تبدأ المرحلة التنفيذية من الاستشارة الشعبية إلا بعد الانتشار الكامل لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وكذلك قراره تأجيل موعد الاقتراع لمدة أسبوعين.

(١١) S/1999/705.

(١٢) S/PRST/1999/20.

تخطط حالياً لتلك المرحلة وتناقش ذلك الأمر مع حكومتي
إندونيسيا والبرتغال.

وفي الجلسة ٤٠٣١، المعقودة في ٣ آب/أغسطس
١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في
مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس الرسالة الموجهة من
الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال،
وجّه الرئيس (ناميبيا) انتباه المجلس إلى نص مشروع قرار
كان قد أعد خلال مشاورات المجلس السابقة^(٤). وبعد ذلك
ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع
بوصفه القرار ١٢٥٧ وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في تيمور الشرقية،
ولا سيما القرار ١٢٤٦ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩،
وإذ يحيط علماً بالرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس
مجلس الأمن، المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، والتي يحظر فيها المجلس
بقراره تأجيل إجراء الاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية حتى
٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، ويطلب فيها الإذن بتمديد ولاية بعثة
الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لمدة شهر واحد،

١ - يقرر تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر
١٩٩٩؛

٢ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ (الجلسة
٤٠٣٨): القرار ١٢٦٢ (١٩٩٩) وبيان من
الرئيس

في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٩، قدم الأمين العام إلى
المجلس تقريراً عن مسألة تيمور الشرقية، يتضمن معلومات
عن دور الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الاقتراع ويوصي
بأن تعدل بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية مهامها

(١٤) S/1999/843.

الدعائية، واستخدام الأموال العامة في الأغراض المتعلقة بالحملة،
وضرورة أن يقتصروا في أنشطتهم في الحملات الدعائية على صفتهم
الشخصية، دون اللجوء إلى الضغوط المستمدة في سلطة مناصبهم.

ويساور مجلس الأمن القلق بصفة خاصة إزاء حالة المرشدين
داخليا في تيمور الشرقية والآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك بالنسبة
لعمومية الاستطلاع. ويدعو المجلس جميع الأطراف المعنية إلى أن توفر
للمنظمات الإنسانية بصورة كاملة إمكانية الوصول وحرية الحركة
لتوصيل المساعدات الإنسانية، وأن توقف على الفور الأنشطة التي قد
تسبب في تشريد المزيد من السكان، وأن تسمح بعودة جميع المرشدين
داخليا الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم.

ويلاحظ مجلس الأمن أنه لن يتسنى تحقيق الانتشار الكامل
لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية قبل ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩،
ويحث المجلس الأمين العام على أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة
لضمان إتمام الانتشار الكامل قبل ذلك الموعد، ويحث جميع الأطراف
على التعاون تماما مع البعثة. ويشدد المجلس على أهمية السماح للبعثة
بحرية التنقل داخل تيمور الشرقية من أجل الاستطلاع بمهامها.

ويحث مجلس الأمن الحكومة الإندونيسية والجماعات الداعية
إلى الاندماج والجماعات الداعية إلى الاستقلال على مواصلة التعاون
مع البعثة وتعزيزه، للسماح للاستطلاع الشعبي بالمضي قدما في
التوقيت المحدد له.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٩ (الجلسة
٤٠٣١): القرار ١٢٥٧ (١٩٩٩)

برسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، أخطر الأمين
العام المجلس بأنه قرر، بعد مناقشات أجراها مع ممثله
الشخصي في تيمور الشرقية، وفي أعقاب النصيحة التي تلقاها
من بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، تأجيل موعد إجراء
الاستطلاع المقبل الذي يجري في تيمور الشرقية إلى
٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩^(١٣). ولذلك، طلب إلى المجلس أن
يأذن بتمديد الولاية الحالية للبعثة لمدة شهر واحد حتى
٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وذكر أن الأمم المتحدة ستواصل
الاحتفاظ بوجودها في تيمور الشرقية بعد الاستطلاع وهي

(١٣) S/1999/830.

وكفالة أن تؤدي الحالة الأمنية إلى إجراء استطلاع شعبي حر وعادل وسلمي في تيمور الشرقية. ومع أنه اعترف بوقوع بعض الأحداث "المؤسفة" نتيجة لتصرفات الطرفين، فقد أكد أن الشرطة الإندونيسية عملت بسرعة في كل حالة لكي تفصلهما في نفس الوقت الذي تجري فيه التحقيقات اللازمة. وأعرب عن أسفه لأنه لا يزال يجري تشويه التصورات. ولاحظ أن "هناك مجموعتين في تيمور الشرقية، ولا يمكن، بل لا يجب أن نغض النظر عن إحداهما تلقائياً"^(١٧).

وأعربت ممثلة أستراليا عن تأييدها لإعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لتمكين البعثة من مواصلة يد العون خلال المرحلة الحاسمة المقبلة بين الاستطلاع وتنفيذ نتائجه. وقالت إن إحدى مسؤوليات الأمم المتحدة الرئيسية في فترة ما بعد الاستطلاع ستكون بناء الثقة ودعم الاستقرار وطمأنة جميع المجموعات، بما في ذلك المجموعات التي تشعر بخيبة أمل إزاء النتائج^(١٨).

وتكلمت ممثلة فنلندا، بالنيابة عن بلدان الاتحاد الأوروبي، فأعلنت عزم الاتحاد على إرسال فريق من المراقبين إلى الاستطلاع في تيمور الشرقية. وشددت الممثلة على أن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة الأمنية في تيمور الشرقية، لا سيما السلوك التخويفي للميليشيات المناصرة للاندماج والتي ربطها مراقبون مستقلون عديدون بعناصر من القوات المسلحة الإندونيسية^(١٩).

وقال ممثل نيوزيلندا إنه لا يمكن أن تكون هناك فترة "هدوء" لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وأثناء المرحلة الانتقالية عقب الاقتراع فوراً، ستواجه البعثة سلسلة

(١٧) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٦.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

وهياكلها وفقاً لذلك^(١٥). وطلب الأمين العام في تقريره أن ينظر المجلس في توصياته المتعلقة بتشكيل بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وأن يأذن بتنفيذها لفترة أولية تتألف من ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ عملية استطلاع رأي الشعب في تيمور الشرقية المقرر إجراؤها في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩.

وفي الجلسة ٤٠٣٨، المعقودة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (ناميبيا) ممثلي أستراليا وإندونيسيا والبرتغال وجمهورية كوريا وفنلندا ونيوزيلندا، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت.

وأعرب ممثل البرتغال عن قلق حكومته من أنه عشية المشاورات، لا تزال هناك ميليشيات مسلحة نشطة في الإقليم، وأن معظم أعمالها الإجرامية لا يتم التحقيق فيها والمعاقبة عليها. وقال إن الأحداث التي وقعت في تيمور الشرقية بالأمرس دليل على أن التدابير التي اتخذت حتى الآن غير ملائمة وغير كافية على الإطلاق. وطلب أن تتخذ السلطات الإندونيسية خطوات ملموسة لوقف العنف وكفالة إجراء الاستطلاع الشعبي في جو خال من التخويف أو العنف أو التدخل من أي جانب. وعند الإشارة إلى مستقبل تيمور الشرقية، أبرز دور التيموريين الشرقيين وما أحرزوه من تقدم في سبيل المصالحة الوطنية. وذكر أن تغلبهم على خلافاتهم والعيش معاً في سلام هما أكبر تحديين يواجههما بعد الاستطلاع^(١٦).

وأكد ممثل إندونيسيا أن حكومة بلده مصممة من جانبها وملتزمة بالاستطلاع بمسؤولياتها وفقاً للاتفاقات

(١٥) S/1999/862.

(١٦) S/PV.4038، الصفحات ٢ إلى ٤.

اختتام الاستطلاع الشعبي وبدء تنفيذ ما يسفر عنه من نتائج وأن
يجري تعديل مهامها وهيكلها وفقا لذلك،

وإذ يشيد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لقيامها
بتنفيذ ولايتها بزاهة وفعالية، ويوحب بالتأكيد الوارد في تقرير الأمين
العام بأن البعثة ستواصل بذل قصارها للاضطلاع بمسؤوليتها
بالطريقة ذاتها،

وإذ يوحب بتعاون حكومة إندونيسيا المتمر في تيمور
الشرقية مع الأمم المتحدة،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في تيمور
الشرقية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ويؤيد اقتراح الأمين
العام أن تشتمل البعثة في المرحلة الانتقالية على العناصر التالية:

(أ) وحدة انتخابية على الوجه المبين في تقرير
الأمين العام؛

(ب) عنصر للشرطة المدنية مكون من عدد أقصاه
٤٦٠ فردا لمواصلة إسداء المشورة إلى الشرطة الإندونيسية وللإعداد
لتعيين أفراد قوة شرطة تيمور الشرقية الجديدة وتدريبهم؛

(ج) عنصر للاتصال العسكري مكون من عدد أقصاه
٣٠٠ فرد على الوجه المبين في تقرير الأمين العام للاضطلاع بالمهام
اللازمة للاتصال العسكري، ولمواصلة المشاركة في عمل الهيئات
التيمورية الشرقية المنشأة من أجل تعزيز السلام والاستقرار والمصالحة،
وإسداء المشورة إلى الممثل الخاص المعني بالاستطلاع الشعبي في تيمور
الشرقية بشأن المسائل الأمنية لدى طلبها، عملا بأحكام تنفيذ اتفاقات
٥ أيار/مايو ١٩٩٩؛

(د) عنصر للشؤون المدنية لإسداء المشورة إلى الممثل
الخاص المعني بالاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية فيما يتعلق بمراقبة
تنفيذ اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ على الوجه المبين في تقرير
الأمين العام؛

(هـ) عنصر إعلامي لتوفير المعلومات عن التقدم المحرز
نحو تنفيذ نتيجة الاقتراح، ونشر رسالة تعزز المصالحة، والثقة، والسلام
والاستقرار؛

٢ - يطلب إلى جميع الأطراف أن تتعاون مع بعثة الأمم
المتحدة في تيمور الشرقية في تنفيذ ولايتها، وأن تكفل سلامة موظفيها
وحرية تنقلهم لدى قيامهم بتنفيذ تلك الولاية في جميع مناطق
تيمور الشرقية؛

٣ - يشير إلى استمرار اضطلاع إندونيسيا بالمسؤولية
عن المحافظة على السلم والأمن في تيمور الشرقية في المرحلة الانتقالية؛

٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

من مختلف المهام، ويجب أن تنعكس في تكوينها المطالب
الجديدة تلك. وسوف يكون العمل نحو المصالحة وإرساء
الثقة بين جميع الفئات حاسماً على مدى تلك المرحلة
الانتقالية. ولذلك، حث إندونيسيا، ولا سيما السلطات
العسكرية في إندونيسيا، على مضاعفة جهودها لضمان
الأمن والهدوء في إدارة الاقتراع وفي الفترة اللاحقة له^(٢٠).

وأكد ممثل جمهورية كوريا أن وفد بلده لديه الثقة
الكاملة بالتزام الحكومة الإندونيسية والشعب الإندونيسي
وقدرتهما على الاضطلاع بمسؤوليتهما بفعالية من أجل حفظ
القانون والنظام في تيمور الشرقية^(٢١).

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد
بالإجماع بوصفه القرار ١٢٦٢ (١٩٩٩) وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في تيمور الشرقية،
ولا سيما القرار ١٢٤٦ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩
والقرار ١٢٥٧ (١٩٩٩) المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٩،

وإذ يشير إلى الاتفاق المبرم بين إندونيسيا والبرتغال بشأن
مسألة تيمور الشرقية المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ والاتفاقات المبرمة
بين الأمم المتحدة وحكومتها إندونيسيا والبرتغال المؤرخة في التاريخ
ذاته فيما يتعلق بطرائق إجراء استطلاع شعبي يشارك فيه مواطنو
تيمور الشرقية عن طريق الاقتراع المباشر، وبالترتيبات الأمنية،

وإذ يوحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٩ آب/أغسطس
١٩٩٩،

وإذ يحيط علما بالحاجة إلى أن تواصل الأمم المتحدة ما تبذله
من جهود في تيمور الشرقية في الفترة التالية لإجراء الاقتراع لبناء الثقة
ودعم الاستقرار وطمأنة جميع الجماعات، لا سيما تلك التي تشارك
في الاقتراع بوصفها أقلية، بأن لها دورا تضطلع به في الحياة السياسية
مستقبلا في تيمور الشرقية،

وإذ يوحب باقتراح الأمين العام أن تواصل بعثة الأمم
المتحدة في تيمور الشرقية عملها في المرحلة الانتقالية الواقعة بين

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وأماكن عملها. والمجلس مستعد للنظر في أي مقترح يقدمه الأمين العام لكفالة التنفيذ السلمي لعملية استطلاع الرأي الشعبي.

ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريراً عن تنفيذ نتيجة الاقتراح، يتضمن توصيات بشأن ولاية وحجم وهيكل وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية خلال مرحلة التنفيذ (المرحلة الثالثة).

وسيقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٤٥): القرار ١٢٦٤ (١٩٩٩)

برسالتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن، مؤرختين ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ على التوالي، طلب ممثلاً البرتغال والبرازيل عقد جلسة عاجلة للمجلس لمناقشة الحالة "الخطيرة والمثيرة للانزعاج" في تيمور الشرقية^(٢٦).

وفي الجلسة ٤٠٤٣ المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أدرج المجلس الرسالتين الواردتين من ممثلي البرتغال والبرازيل على جدول أعماله وشرع في النظر في البند المعنون "الحالة في تيمور الشرقية". وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (هولندا) ممثلي إسبانيا وأستراليا وإكوادور وألمانيا واندونيسيا وأنغولا وأوروغواي وإيران (جمهورية - الإسلامية) وأيرلندا وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة وباكستان والبرتغال وبلجيكا وبيلاروس والجمهورية العربية الليبية وجمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا والدايمرك والرأس الأخضر وسنغافورة والسودان والسويد وشيلي والعراق وغينيا - بيساو والفلبين وفنلندا وفيت نام وكمبوديا وكوبا وكسمبرغ ومصر وموزامبيق والنرويج والنمسا ونيوزيلندا والهند واليونان، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة

(٢٦) انظر: S/1999/955 و S/1999/961.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٢٥):

يرحب مجلس الأمن باستطلاع الرأي الشعبي الناجح الذي جرى في تيمور الشرقية يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ ورسالة الأمين العام إلى رئيس المجلس المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ التي تعلن عن نتائج الاقتراح. ويشيد المجلس بشجاعة من اشتركوا بأعداد قياسية في الاقتراح للإعراب عن آرائهم. وهو يعتبر استطلاع الرأي الشعبي هذا صورة دقيقة عن آراء شعب تيمور الشرقية.

ويشيد مجلس الأمن بالعمل الهائل الذي أبجزه الممثل الشخصي للأمين العام، ويشي أيضاً على شجاعة وتفاني الممثل الخاص المعني باستطلاع الرأي الشعبي في تيمور الشرقية وموظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في تنظيم استطلاع الرأي الشعبي في ظروف صعبة للغاية.

ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف، داخل تيمور الشرقية وخارجها، إلى احترام نتيجة استطلاع الرأي الشعبي. ويحث المجلس شعب تيمور الشرقية على تكثيف جهوده لتنفيذ ما قرره في الاقتراح بحرية وديمقراطية، وعلى التعاون من أجل بناء السلام وتحقيق الازدهار في إقليمه. وينتظر مجلس الأمن الآن من الحكومة الإندونيسية اتخاذ الخطوات الدستورية اللازمة لتنفيذ نتيجة الاقتراح، وفقاً لاتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩.

ويعترف مجلس الأمن بأن اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ التي أدت إلى تنظيم استطلاع رأي شعب تيمور الشرقية ما كانت لتحدث لولا المبادرة التي اتخذتها حكومة إندونيسيا في الوقت المناسب، والموقف البناء من جانب حكومة البرتغال. ويشي على الجهود الدؤوب التي بذلتها حكومتا إندونيسيا والبرتغال، عن طريق المساعي الحميدة للأمين العام، بغية إيجاد حل عادل شامل مقبول دولياً لمسألة تيمور الشرقية، ويعرب عن تقديره لحكومة إندونيسيا لتعاونها مع الأمم المتحدة في العملية.

ويدين مجلس الأمن العنف الذي حدث في تيمور الشرقية قبل اقتراح ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ وبعده. ويعرب عن تعازيه للأسر التي فجعت في ذوبها من بين موظفي الأمم المتحدة المحليين وغيرهم. ويشدد على ضرورة تنفيذ نتيجة الاقتراح في مناخ من السلام والأمن ودون مزيد من العنف والترهيب. وعلى حكومة إندونيسيا، وفقاً لمسؤوليتها في المحافظة على السلم والأمن بموجب اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، أن تتخذ خطوات لمنع حدوث مزيد من العنف. وهو يتوقع من حكومة إندونيسيا أن تكفل أمن أفراد بعثة

(٢٥) S/PRST/1999/27.

عن أسفه لأنه ما إن أعلنت نتيجة الاقتراع حتى بدأت الحالة تنحدر في مهبط الفوضى، إذ فاق نطاق أعمال العنف والموت والدمار كل التوقعات. وقال إنه كان على اتصال دائم برؤساء الدول، وخصوصاً منهم رئيس إندونيسيا، سعياً إلى تهيئة الظروف التي تتيح لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية الاضطلاع بالولاية المنوطة بها. وأشار الأمين العام أيضاً إلى أن المجلس كان قد أرسل بعثة إلى إندونيسيا لكي يؤكد لزعماء هذا البلد طابع الاستعجال الذي تتسم به الحالة وضرورة اتخاذ إجراءات فورية^(٣٠). وواصل الأمين العام كلامه قائلاً إنه بالرغم من جميع الجهود فإن الحالة الأمنية تتدهور بصورة مستمرة وقد أجبرت بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية على إغلاق جميع مكاتبها باستثناء مكتب واحد. وأشار كذلك إلى أن ١٠٠٠ شخص تقريباً من أبناء تيمور الشرقية لجأوا إلى مجمع الأمم المتحدة، وهم يعيشون في ظروف مخوفة بالمخاطر. وقال إن الغالبية الساحقة من السكان قد تعرضت للتشريد بالقوة. ولاحظ أنه في ظل انعدام إمكانية الوصول إلى أنحاء تيمور الشرقية كافة، فإن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يتأكد من الأبعاد الكاملة للأزمة الإنسانية أو المتطلبات الأساسية لبقاء من أخرجوا من ديارهم على قيد الحياة. وحث أيضاً حكومة إندونيسيا على أن توافق دون تأخير على مرابطة قوة دولية في تيمور الشرقية. وشدد على أن الوقت قد حان كي تسعى إندونيسيا، بمساعدة المجتمع الدولي، إلى الوفاء بمسؤولياتها التي تشمل ضمان سلامة وحماية الزعماء المدنيين للفترة التي تدعو إلى الاستقلال^(٣١).

(٣٠) رسالتان مؤرختان ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهتان إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/1999/946) و (S/1999/972).

(٣١) S/PV.4043، الصفحتان ٢ و ٣.

٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل أيرلندا، قال فيها أنه رغم الإقبال المرتفع للغاية من جانب الناخبين المسجلين، وكذلك الطريقة المنظمة والسلمية التي جرى بها الاقتراع، تعبيرا عن نجاح كبير لشعب تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، ثم شواغل تتزايد بشأن الحالة الأمنية على أرض الواقع. وأبلغ رأي الحكومة الأيرلندية التي ترى أنه إذا كانت إندونيسيا عاجزة عن الحفاظ على الأمن في تيمور الشرقية، فلا بد من تدارس احتمالات أخرى، وأن أيرلندا في هذا السياق سوف تؤيد إيفاد قوة لحفظ السلام^(٣٧). ووجه الرئيس انتباه المجلس كذلك إلى رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا، يرفق بها الإعلان بشأن الحالة في تيمور الشرقية الصادر عن الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في لشبونة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والذي مما جاء فيه دعوة المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى بذل كل ما في وسعه من أجل إعادة الأمن والأوضاع الطبيعية بسرعة إلى الإقليم، بما في ذلك نشر قوات لحفظ السلام^(٣٨)؛ وإلى رسالة مؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل البرتغال يكرر فيها طلب البرتغال عقد جلسة عاجلة للمجلس للنظر في الحالة في تيمور الشرقية حيث تستمر عمليات القتل وتدمير الممتلكات على نطاق واسع، وحدث تدهور ملحوظ في الحالة الإنسانية على أرض الواقع^(٣٩).

وخاطب الأمين العام المجلس فأشار إلى أنه أبلغ المجلس قبل أسبوع بأن شعب تيمور الشرقية رفض خيار الحكم الذاتي وصوّت مؤيدا الانتقال إلى الاستقلال. وأعرب

(٣٧) انظر: S/1999/950.

(٣٨) انظر: S/1999/956.

(٣٩) انظر: S/1999/963.

لاتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩. وقال إنه "لا ينبغي استبعاد أي خيار"^(٣٣).

وقال ممثل الولايات المتحدة إن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية عملت بنجاح من أجل إتاحة الفرصة أمام شعب تيمور الشرقية ليعبر عن إرادته، إذ في ٣٠ آب/أغسطس أفصح ما يزيد على ٤٠٠.٠٠٠ من أبناء تيمور الشرقية عن اختيارهم بوضوح. ولكن في اليوم الذي كان من المفروض أن يُحتفل فيه بنتائج الاقتراع، نزلت إلى الشوارع ميليشيا وتصرفت بما ينم عن "اهتياج قاتل"، فقتل مئات الأشخاص، وتعرض موظفو الأمم المتحدة لهجمات. وعلاوة على ذلك ثمة دلائل واضحة على أن القوات الإندونيسية "تؤيد الاعتداءات الجارية على أرض الواقع وتشجع عليها وتوجهها، ولربما تشارك فيها في كثير من الحالات". وستبعت تلك الجلسة برسالة إلى السلطات الإندونيسية مفادها أنها مهددة بالعزلة على الصعيد الدولي إن هي لم تتخذ الإجراءات اللازمة لوقف العنف. ولذا فهو يحث الحكومة على السماح بإدخال فوري لقوة متعددة الجنسيات إلى تيمور الشرقية^(٣٤).

وقال ممثل فرنسا إن ما يحدث في تيمور الشرقية لا يمكن تحمله بعد الآن. فقد شجعت الأمم المتحدة على القيام بعملية تفاوضية أفضت إلى تقرير المصير، ويبدو ذلك عملا مثاليا. ولكن فجأة انهار كل شيء. وأدت أعمال العنف إلى تدفق اللاجئين والمشردين بأعداد كبيرة، ودمرت الميليشيات مدينة ديلي. ولم تكن الخطوات التي اتخذتها السلطات الإندونيسية فعالة، وبات خيار الاستقلال يُشكك فيه بقوة السلاح. وقال إن تلك السلطات ينبغي أن تقبل العرض الذي قدمه لها المجتمع الدولي والممثل في مساعدتها

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٠.

وفي الجلسة نفسها، ذكّر ممثل البرتغال بأن المجلس يضطلع بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقال إنه لم يحدث في تاريخ المنظمة أن سعت مؤسسات دولة عضو بهذا الشكل الواضح والصارخ إلى نسف عملية تنظيمها الأمم المتحدة وتنفيذها. وأكد المتكلم أن على الأمم المتحدة واجبا قانونيا وأخلاقيا لحماية أبناء تيمور الشرقية، وأن مصداقيتها توجد على المحك في هذه المرحلة. ثم شدد على أنه ينبغي للمجلس، في جملة أمور، ضمان أن تتخذ إندونيسيا خطوات ملموسة لوقف أعمال القتل واستعادة النظام، وأن تتخذ إجراء فوريا لوقف تشريد السكان المدنيين بالقوة وهيئة الظروف لعودتهم بسلام، وأن تسمح بالدخول الفوري دون معوقات لجميع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية ولجنة الصليب الأحمر الدولية لتقديم الإغاثة إلى من يحتاجون إليها، وأن تهيئ الظروف الأمنية الضرورية التي تسمح لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بأن تفي بولايتها. وحث المتكلم أيضا حكومة إندونيسيا على الموافقة فورا على نشر قوة متعددة الجنسيات، وناشدها أن تحدد المسؤولين عن الأعمال الوحشية التي ترتكب في تيمور الشرقية وتقدمهم للعدالة^(٣٢).

وأكد ممثل البرازيل أن المجلس يواجه "تهديدا عاجلا وخطيرا للأمن الدولي". ثم قال إن المجتمع الدولي يجب ألا يبقى مكتوف الأيدي في وجه الفظائع المرتكبة بحق أبناء تيمور الشرقية الذين يُحرمون أيضا من الحق الأساسي الذي قامت هذه المنظمة من أجل توفيره - أي حق تقرير المصير. ورأى أن المجتمع الدولي يجب أن يكون على استعداد للجوء إلى جميع الوسائل المتاحة له في إطار تصرفه بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة لضمان استعادة السلم والتطبيق الكامل

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٧.

على نشر قوة متعددة الجنسيات للمساعدة في استعادة النظام وضمن انتقال الإقليم سلمياً نحو الاستقلال^(٣٧). وشدد بعض المتكلمين على أن نشر أي قوة لحفظ السلام يجب أن يأذن به المجلس وتقبله حكومة إندونيسيا^(٣٨). وذهب آخرون إلى أن حكومة إندونيسيا قد اتخذت في الآونة الأخيرة تدابير لتحسين الحالة الأمنية على أرض الواقع، ومن ثم رأوا أن نشر أي قوة من النوع المذكور ينبغي دراسته بعناية لكي لا يتفاقم الوضع^(٣٩).

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (كندا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (غابون)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (فنلندا، باسم الاتحاد الأوروبي وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفانيا وقبرص ولافتيا ومالطة)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (أيرلندا)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (الفلبين)؛ وانظر أيضا S/PV.4043 و Corr.1 (الاستئناف)، والصفحتان ٢ و ٣ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحتان ٣ و ٤ (مصر)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (موزامبيق)؛ والصفحة ٨ (النرويج)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (إكوادور)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (شيلي)؛ والصفحة ١١ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ١٢ (ألمانيا)؛ والصفحة ١٤ (إيطاليا)؛ والصفحة ١٥ (أوروغواي)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (اليونان)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (باكستان)؛ والصفحة ١٧ (إسبانيا)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (بابوا غينيا الجديدة)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (غينيا - بيساو)؛ والصفحة ٢٢ (السويد)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (أنغولا)؛ والصفحتان ٢٤ و ٢٥ (الرأس الأخضر)؛ والصفحتان ٢٥ و ٢٦ (بلجيكا)؛ والصفحتان ٢٦ و ٢٧ (الدانمرك)؛ والصفحة ٢٧ (لكسمبرغ)؛ والصفحة ٢٨ (النمسا)؛ والصفحة ٣١ (سلوفينيا)؛ والصفحة ٣٢ (هولندا).

(٣٨) انظر S/PV.4043، الصفحة ١٤ (الصين)، والصفحة ١٦ (الاتحاد الروسي)؛ وانظر S/PV.4043 و Corr.1 (الاستئناف)، والصفحتان ٧ و ٨ (كوبا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (فيت نام)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٥ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٢٦ (الهند).

(٣٩) انظر S/PV.4043 و Corr.1 (الاستئناف)، الصفحتان ٤ و ٥ (السودان)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (العراق).

على استعادة السلم والأمن. وإذا قرر المجلس إنشاء قوة دولية فإن فرنسا ستشارك فيها^(٣٥).

وذكرت ممثلة أستراليا أن بلدها يراقب بقلق شديد وهلع متزايد الأحداث الجارية في تيمور الشرقية. ومع قولها إن الوضع المؤسف نشأ بسبب عدم وفاء القوات الإندونيسية بالتزامات إندونيسيا القاضية بتوفير الأمن في تيمور الشرقية لعملية الاستطلاع والانتقال التابعة للأمم المتحدة، فقد دعت إندونيسيا إلى أن توافق فوراً على مرابطة قوة دولية تأذن بها الأمم المتحدة لتوفير الأمن اللازم لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية كي تستأنف دورها هناك. وحثت إندونيسيا، بوصفها صديقة وجارة، على دعم شعب تيمور الشرقية في تحقيق هدف الاستقلال الذي يصبو إليه. وأعلنت تعهد أستراليا بأن تكون على أهبة الاستعداد للمساعدة في استعادة السلام والأمن إلى ربوع الإقليم وتهيئة الظروف التي يستطيع فيها شعب تيمور الشرقية إعادة بناء حياته. وحثت المتكلمة بقولها إن مصلحة أستراليا تكمن في قيام إندونيسيا ناجحة تشارك بصورة بناءة في المجتمع الدولي، لا إندونيسيا معزولة ومحرومة بسبب مواجهة حول تيمور الشرقية^(٣٦).

وأعرب معظم المتكلمين خلال المناقشة عن القلق البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في تيمور الشرقية، واستمرار أعمال العنف ضد السكان المدنيين وموظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. دعوا السلطات الإندونيسية إلى استعادة سلطة القانون والنظام، والسماح بتطبيق نتائج الاستطلاع الشعبي بالطرق السلمية، مشددين على مسؤولية حكومة إندونيسيا على الأمن في تيمور الشرقية، وفق ما ينص عليه اتفاق ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، وحثوا الحكومة أيضاً على قبول المساعدة الدولية المعروضة عليها والموافقة

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ١٨.

وقال ممثل إندونيسيا إن حكومة بلده ستواصل دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، ولن تنكث بالتزاماتها المنوطة بها بموجب اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩. وكرر التأكيد على أن حكومة بلده لم تتغاض يوما عن أي شكل من أشكال العنف أو الترويع. وقد قبلت نتائج الاستطلاع الشعبي وستحترمها. وعلى الرغم من بعض الحوادث المتفرقة، فإن جهودا تُبذل للسيطرة على الوضع، والحياة في العاصمة ديلي والمناطق المحيطة بها أخذت تعود إلى طبيعتها. وقد أعادت السلطات الإندونيسية تشكيل هيكل القيادة في قوات الأمن، وهي تركز اهتمامها حاليا على الحالة الإنسانية وتيسير إيصال المساعدة إلى من يحتاجون إليها. وأشار المتكلم إلى أن حكومة إندونيسيا، إزاء هذه الخلفية، وإذ تتفهم تماما رغبة عدد من البلدان في توفير المساعدة الأمنية لإندونيسيا، لا ترى حاجة إلى نشر قوة متعددة الجنسيات أو قوة لحفظ السلام في هذه المرحلة. وحذر من أن عملية من هذا القبيل قد تتسبب في تفاقم الحالة وتؤدي إلى نتائج عكسية^(٤٣).

وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قدمت البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى جاكرتا وديلي بمهمة التفاوض مع حكومة إندونيسيا بشأن الخطوات الملموسة اللازم اتخاذها لتنفيذ اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ بالطرق السلمية تقريرا عن نتائج الاجتماعات التي عقدتها في جاكرتا وديلي من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩^(٤٤). واستنتجت البعثة في تقريرها أن الروايات التي تقدمها حكومة إندونيسيا بشأن الأحداث في تيمور الشرقية وبشأن الإجراءات التي اتخذتها إندونيسيا للوفاء بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب اتفاق ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ لا تتوافق والمعلومات التي قدمها

وذكر ممثل الصين أن شعب تيمور الشرقية احتار مستقبله، وناشد الأطراف المعنية كافة أن تحترم إرادة شعب تيمور الشرقية. وطالب بالوقف الفوري لكل أعمال العنف وحماية موظفي الأمم المتحدة. وشدد أيضا على أن قضية تيمور الشرقية يجب حسمها من خلال الأمم المتحدة، وأن نشر أي قوة لحفظ السلام ينبغي أن يكون بناء على طلب الحكومة الإندونيسية وأن يصادق عليه مجلس الأمن^(٤٥).

وقال ممثل المملكة المتحدة إن بلده أوضح مرارا لإندونيسيا رغبته في توفير المساعدة لقوة متعددة الجنسيات لاستعادة الأمن في تيمور الشرقية. ولكن هذه العروض لم تقبلها إندونيسيا حتى الآن معتبرة أنها قادرة على استعادة الأمن بنفسها. ويجب على الحكومة الإندونيسية أن تفي بالتزاماتها بمقتضى الاتفاق الثلاثي، وأن تسمح لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بالعمل في جميع ربوع الإقليم، ويجب أن تفهم أنها إن لم تفعل ذلك فستتحمل المسؤولية أمام المجتمع الدولي^(٤٦).

وقال ممثل الاتحاد الروسي إنه يجب تقديم المساعدة إلى حكومة إندونيسيا لاستعادة النظام في تيمور الشرقية، ولتنفيذ نتائج الاستطلاع الشعبي هناك. وفي حالة عدم السيطرة على الوضع، مما قد يستوجب النظر في إيفاد قوة دولية، فلا بد من قبول السلطات الإندونيسية لمثل هذه القوة، ولا بد من مصادقة مجلس الأمن على قرار يحدد ولاية تلك القوة. وأعلن استعداد الاتحاد الروسي للعمل مع بقية أعضاء المجلس للنظر دون إبطاء في اتخاذ تدابير إضافية لحل أزمة تيمور الشرقية، بما في ذلك النظر في التقرير الذي ستقدمه بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى إندونيسيا^(٤٧).

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٤ إلى ١٦.

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحات ٢٨ إلى ٣١.

(٤٤) انظر S/1999/976 و Corr.1.

المجلس إلى تقرير البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى جاكرتا وديلي^(٤٥)، وإلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة^(٤٦). ووجه انتباههم أيضا إلى رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل أستراليا يعرب فيها عن قبول بلده تولى قيادة القوة المتعددة الجنسيات واستعداده لتقديم إسهام كبير في القوة نفسها^(٤٧).

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٦٤ (١٩٩٩) وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه بشأن الحالة في تيمور الشرقية،

وإن يشير أيضا إلى الاتفاق بين إندونيسيا والبرتغال بشأن مسألة تيمور الشرقية المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، والاتفاقات المبرمة في نفس التاريخ بين الأمم المتحدة وحكومتها إندونيسيا والبرتغال بشأن طرائق إجراء استطلاع الرأي الشعبي لسكان تيمور الشرقية عن طريق اقتراع مباشر وبشأن الترتيبات الأمنية،

وإذ يكرر ترحيبه بنجاح استطلاع الرأي الشعبي لشعب تيمور الشرقية في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، وإذ يحيط علما بنتائجه، التي يرى فيها تعبرا دقيقا لآراء شعب تيمور الشرقية،

وإذ يساوره بالغ القلق لتدهور الحالة الأمنية في تيمور الشرقية، ولا سيما لاستمرار أعمال العنف ضد المدنيين في تيمور الشرقية وتشريدهم وترحيلهم على نطاق واسع، بما في ذلك المشاكل المتزايدة الناجمة عن وجود أعداد كبيرة من المشردين،

وإذ يساوره بالغ القلق أيضا للهجمات على موظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وأماكن العمل التابعة لها، وعلى موظفي الحكومات الأجنبية وموظفي المساعدة الإنسانية الدوليين والوطنيين،

(٤٥) انظر S/1999/976 و Corr.1.

(٤٦) انظر S/1999/977.

(٤٧) انظر S/1999/975.

موظفو الأمم المتحدة وكبار الممثلين الدبلوماسيين في جاكرتا وديلي، ولا تتطابق مع الأحداث على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت البعثة إلى أن فشل قوات الدفاع عدة مرات في الوفاء بالتزامات الحكومة بتوفير الأمن لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية والمنظمات الدولية والسكان عامة يعني أن السلطات الإندونيسية إما غير قادرة أو غير راغبة في تهيئة البيئة المناسبة لتنفيذ اتفاق ٥ أيار/مايو ١٩٩٩. وأشار التقرير إلى أن فرض الأحكام العرفية لم يغير من الوضع شيئا، ولم يستجب. مما يكفي للأزمة الإنسانية في تيمور الشرقية. ودعت البعثة في توصياتها لمجلس الأمن إلى الترحيب بقرار رئيس إندونيسيا دعوة قوة دولية لحفظ السلام بالتعاون مع إندونيسيا في إعادة السلم والأمن إلى تيمور الشرقية، واتخاذ قرار يشكل إطارا لتنفيذ هذا المقترح، والإذن لفريق متقدم من وحدات الأمن الدولية كي يضطلع في ديلي وضواحيها بمهام أساسية ترتبط ببعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وتقديم اللوازم الإنسانية، وحمل حكومة إندونيسيا على الوفاء بالتزاماتها في إطار المرحلة الثانية من اتفاق ٥ أيار/مايو، والشروع في إجراءات التحقيق بشأن ما يبدو أنها انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في تيمور الشرقية. ودعت البعثة كذلك الأمم المتحدة إلى إعطاء الأولوية القصوى للأزمة الإنسانية الخطيرة التي تشهدها تيمور الشرقية، والإلحاح على حكومة إندونيسيا كي تسمح بدخول الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية إلى أراضيها وتوفير لها الأمن هناك.

وفي الجلسة ٤٠٤٥ المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر

١٩٩٩، واصل المجلس النظر في البند المدرج على جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (هولندا) ممثلي أستراليا وإندونيسيا والبرتغال وفنلندا ونيوزيلندا واليابان، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه الرئيس انتباه أعضاء

عمليات المساعدة الإنسانية، ويأذن للدول المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات باتخاذ جميع التدابير اللازمة للاضطلاع بهذه الولاية؛

٤ - يرحب بالالتزام الصريح من جانب حكومة إندونيسيا بالتعاون مع القوة المتعددة الجنسيات في جميع جوانب تنفيذ ولايتها، ويتطلع إلى التنسيق الوثيق بين القوة المتعددة الجنسيات وحكومة إندونيسيا؛

٥ - يشدد، آخذاً في الاعتبار ولاية القوة المتعددة الجنسيات المحددة في الفقرة ٣ أعلاه، على المسؤولية المتواصلة لحكومة إندونيسيا بموجب اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ عن حفظ السلم والأمن في تيمور الشرقية في المرحلة الانتقالية الفاصلة بين إجراء الاستطلاع الشعبي وبدء تنفيذ نتائجه ومسؤوليتها عن ضمان أمن موظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وأماكن العمل التابعة لها؛

٦ - يرحب بعروض الدول الأعضاء الرامية إلى تنظيم القوة المتعددة الجنسيات في تيمور الشرقية وقيادتها والمساهمة فيها، ويطلب من الدول الأعضاء تقديم المزيد من المساهمات من الأفراد والمعدات والموارد الأخرى، ويدعو الدول الأعضاء التي هي في وضع يمكنها من تقديم المساهمات أن تبلغ قيادة القوة المتعددة الجنسيات والأمن العام بذلك؛

٧ - يؤكد أن من مسؤولية السلطات الإندونيسية أن تتخذ إجراءات فورية وفعالة لضمان العودة الآمنة للاجئين إلى تيمور الشرقية؛

٨ - يلاحظ أن المادة ٦ من اتفاق ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ تقتضي أن تتفق حكومتا إندونيسيا والبرتغال والأمين العام على ترتيبات لنقل السلطة سلمياً وبطريقة منظمة في تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة، ويطلب إلى قيادة القوة المتعددة الجنسيات أن تتعاون مع الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً للمساعدة في تلك الترتيبات ودعمها؛

٩ - يؤكد أن نفقات القوة ستتحملها الدول الأعضاء المشاركة المعنية، ويطلب إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقاً استثمارياً توجه عن طريقه المساهمات إلى الدول أو العمليات المعنية؛

١٠ - يوافق على نشر القوة المتعددة الجنسيات بصورة جماعية في تيمور الشرقية لحين الاستعاضة عنها في أقرب وقت ممكن بعملية لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة، ويدعو الأمين العام إلى تقديم توصيات فورية إلى مجلس الأمن بشأن إنشاء عملية لحفظ السلم؛

١١ - يدعو الأمين العام إلى التخطيط والإعداد لإنشاء إدارة انتقالية تابعة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، تشمل عملية للأمم المتحدة لحفظ السلم، وتنتشر في مرحلة تنفيذ الاستطلاع الشعبي (المرحلة الثالثة)، وإلى تقديم توصيات إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن؛

وإذ يشير إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها المعتمدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ يريعه تفاقم الحالة الأمنية في تيمور الشرقية، لا سيما وأن آثارها تطال النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى،

وإذ يعيد تأكيد حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في سلامة وأمن،

وإذ يؤيد تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جاكرتا وديلي،

وإذ يرحب ببيان رئيس إندونيسيا في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الذي أعرب فيه عن استعداد إندونيسيا لقبول قوة دولية لحفظ السلام عن طريق الأمم المتحدة في تيمور الشرقية،

وإذ يرحب بالرسالة الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية أستراليا المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩،

وإذ يعيد تأكيد احترام سيادة إندونيسيا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يعرب عن قلقه للتقارير التي تفيد بأن انتهاكات منتظمة وواسعة النطاق وصارخة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان قد ارتكبت في تيمور الشرقية، وإذ يشدد على أن الأشخاص المرتكبين لتلك الانتهاكات يتحملون المسؤوليين عن ذلك بصفتهن الشخصية،

وإذ يقرر أن الحالة الراهنة في تيمور الشرقية تشكل تهديداً للسلم والأمن،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يدين جميع أعمال العنف في تيمور الشرقية، ويدعو إلى وقفها فوراً، ويطلب محاكمة أولئك المسؤولين عن هذه الأعمال؛

٢ - يؤكد الحاجة الماسة إلى تنسيق المساعدة الإنسانية وأهمية السماح بوصول منظمات المعونة الإنسانية بصورة كاملة وآمنة ودون عراقيل، ويطلب من جميع الأطراف التعاون مع هذه المنظمات لضمان حماية المدنيين المعرضين للخطر، والعودة الآمنة للاجئين والمشردين، وإيصال المعونة الإنسانية على نحو فعال؛

٣ - يأذن بإنشاء قوة متعددة الجنسيات تحت هيكل قيادة موحدة، عملاً بطلب حكومة إندونيسيا الموجه إلى الأمين العام في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تتمثل مهامها فيما يلي: إعادة السلم والأمن إلى تيمور الشرقية، وحماية بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ودعمها في قيامها بمهامها، في حدود قدرات تلك القوة، وتسهيل

المناسبة ستُتخذ من أجل سلامة وأمن الذين يقدمون المعونة الإنسانية^(٤٩).

ورحب ممثل أستراليا بقرار الحكومة الإندونيسية القاضي بدعوة قوة متعددة الجنسيات إلى تيمور الشرقية. وقال إن أستراليا، بطلب من الأمين العام، تبدي استعدادها لقبول قيادة هذه القوة. وقال إن أستراليا تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في توفير المساعدة الإنسانية الطارئة وفي عملية المصالحة^(٥٠).

وتكلمت ممثلة فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة والمنحازة إليه^(٥١)، فرحبت بالقرار الذي اتخذته المجلس في وقت مبكر لإفساح المجال أمام النشر السريع لوحدة دولية. وقالت إن موقف الاتحاد الأوروبي تجاه إندونيسيا سيتوقف على تعاونها الكامل مع القوة الدولية. وأبلغت المجلس في هذا السياق بأن الاتحاد الأوروبي وافق في الاجتماع الذي عقده في ١٣ أيلول/سبتمبر على فرض حظر على تصدير الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية، ووقف إمدادات الأجهزة التي قد تُستخدم في أعمال القمع المحلية أو الإرهاب، وتعليق التعاون العسكري الثنائي، وذلك لمدة أربعة أشهر. ويطالب الاتحاد الأوروبي إندونيسيا أيضا بأن تفسح المجال أمام العودة الآمنة للمنظمات والوكالات الإنسانية الدولية إلى تيمور الشرقية دون إبطاء^(٥٢).

ورحب ممثل اليابان بإنشاء قوة متعددة الجنسيات لاستعادة السلم والأمن في تيمور الشرقية، مشددا على رأي

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحات ٣ إلى ٥.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧ (إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا؛ وكذلك أيسلندا وليختنشتاين والنرويج).

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

١٢ - يطلب إلى قيادة القوة المتعددة الجنسيات أن تقدم تقارير دورية إلى مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ولايتها، على أن يقدم التقرير الأول في غضون ١٤ يوما من اتخاذ هذا القرار؛

١٣ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

وفي الجلسة نفسها، قال ممثل البرتغال إن الحالة الأمنية والحالة الإنسانية في تيمور الشرقية لم تتحسن، بل ترد تقارير مزعجة عن استمرار الأعمال الوحشية والعنف ضد اللاجئين والمشردين داخليا، وعن النقص الشديد في الأغذية والأدوية. وعلاوة على ذلك، فإن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية اضطرت إلى الانسحاب من مقرها رغم الضمانات التي قدمتها السلطات الإندونيسية، وحدث الشيء نفسه لبعثة مراقبي البرتغال التي أوفدت بناء على اتفاقات نيويورك. وهذه الأحداث غير مقبولة على الإطلاق، وهي دليل قاطع على عدم قدرة إندونيسيا على الحفاظ على السلام والاستقرار في الإقليم. ولذلك فهو يرحب بإنشاء قوة متعددة الجنسيات ويحث إندونيسيا على التعاون من أجل تحقيق هذا المسعى^(٤٨).

وقال ممثل إندونيسيا إن حكومة بلده قامت، بعد زيارة قائد القوات المسلحة الإندونيسية إلى تيمور الشرقية، وهو يصحب البعثة التي أرسلها مجلس الأمن لترصد بصورة مباشرة أثر إعلان حالة الطوارئ العسكرية، باستعراض الحالة في تيمور الشرقية وقررت أن تطلب إلى الأمم المتحدة التعاون في معالجة الحالة الأمنية في تيمور الشرقية. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة الإندونيسية لم تضع، بروح من التعاون والمرونة، أي شروط تتعلق بنشر القوة المتعددة الجنسيات في إطار البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وستتعاون من أجل تيسير إنجاز المهام الموكولة إلى القوة المتعددة الجنسيات. وأكد للمجلس أيضا أن الإجراءات

(٤٨) S/PV.4045، الصفحتان ٢ و ٣.

أقرب وقت ممكن بعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة،
وفق ما ينص عليه القرار وتوصيات الأمين العام^(٥٤).

المقرر المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٥٧): القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)

في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وعملا بالقرار
١٢٦٤ (١٩٩٩)، قدم الأمين العام إلى المجلس، تقريراً عن
الحالة في تيمور الشرقية يعرض فيه إطاراً ومفهوماً لعمليات
إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ويبين آخر
التطورات على أرض الواقع وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في
تيمور الشرقية^(٥٥). وقال الأمين العام في تقريره إن تنفيذ
اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ تضرر كثيراً من أعمال العنف
والتدمير التي اجتاحت تيمور الشرقية على إثر إعلان نتيجة
الاستطلاع الشعبي. فقد اتمت الإدارة المدنية وتوقف النظام
القضائي عن العمل. وإضافة إلى ذلك، توقفت الخدمات
الطبية، ويوجد مئات الآلاف من المرشدين بحاجة ماسة إلى
الإغاثة الطارئة. وقد نقلت إندونيسيا بالفعل المسؤولية عن
تطبيق القانون وحفظ النظام إلى القوة المتعددة الجنسيات،
لكن هذه الأخيرة لم تتمكن من ملء الفراغ القائم في الإدارة
المدنية. ولذلك أوصى الأمين العام بأن يوافق مجلس الأمن
على إنشاء إدارة انتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية
تتولى المسؤولية العامة لإدارة تيمور الشرقية خلال الفترة
الانتقالية حتى الاستقلال، وتكون لها صلاحية ممارسة جميع
السلطات التشريعية والتنفيذية، بما في ذلك إقامة العدل^(٥٦).
وستعمل الإدارة الانتقالية تحت سلطة مجلس الأمن الممنوحة
للأمين العام والتي يمارسها ممثله الخاص. وستتولى الإدارة

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

(٥٥) S/1999/1024.

(٥٦) للاطلاع على تفاصيل تشكيل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في
تيمور الشرقية وولايتها، انظر الفصل الخامس.

وفده وهو أن المهمة المباشرة في تيمور الشرقية ذات وجوه
ثلاثة، أولها وجوب الإسراع باستعادة القانون والنظام في
تيمور الشرقية، وهيئة البيئة المناسبة التي تتيح لبعثة الأمم
المتحدة في تيمور الشرقية استئناف عملاتها، وتسمح
بالاضطلاع بالأنشطة الإنسانية في ظروف آمنة. وستواصل
اليابان، بقبولها قرار مجلس الأمن، تقديم الدعم والمساعدة
للعملية السياسية والإنسانية الرامية إلى استعادة السلم في
تيمور الشرقية ولتنفيذ نتائج الاقتراع الذي جرى في
٣٠ آب/أغسطس. وأوضح ممثل اليابان أيضاً أنه لدى السعي
لتحقيق الأهداف التي ينص عليها القرار، يجب مراعاة أن
إندونيسيا نفسها تمر بمرحلة حرجة في عملياتها الرامية إلى
إرساء الديمقراطية التي تقوم حكومة إندونيسيا وشعبها
بتنفيذها في ظل صعوبات اقتصادية هائلة. وقال إن من المهم
للمجتمع الدولي أن يضع في اعتباره هذه الصورة الأكبر وهو
يواصل التصدي لهذه المسألة الصعبة^(٥٣).

ورحب ممثل نيوزيلندا باتخاذ المجلس قراراً يأذن بنشر
قوة متعددة الجنسيات في تيمور الشرقية استجابة لقرار
الحكومة الإندونيسية الداعي إلى إنشاء وجود دولي لحفظ
السلم عن طريق الأمم المتحدة. وقال إن نيوزيلندا، بوصفها
صديقاً وشريكاً إقليمياً، حثت إندونيسيا على دعوة وجود
دولي لحفظ السلم، وقد سرت نيوزيلندا باستجابة الحكومة
الإندونيسية. ومع ترحيبه بدور أستراليا في جعل هذه القوة
المتعددة الجنسيات أمراً ممكناً، فإنه يرغب أيضاً في أن يسجل
أن بلده يتوقع، حتى وإن اتضح ضرورة قيام المجلس في
هذا الوقت بإنشاء قوة متعددة الجنسيات بالنظر إلى الطابع
الملح للحالة، أن يُستعاض عن القوة المتعددة الجنسيات في

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

رئاسة الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ورحبت فيه بالتقدم المحرز في نشر القوات الدولية في تيمور الشرقية، معربة عن تقديرها لتعاون الحكومة الإندونيسية^(٥٨)؛ ورسالتان مؤرختان ٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس المجلس^(٥٩)، يجيل بهما التقريرين الدوريين الأول والثاني، على التوالي، اللذين أعدتهما أستراليا عن عمليات القوة الدولية في تيمور الشرقية.

وفي الجلسة نفسها، قال ممثل البرتغال إن إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يشكل تنويعاً لعملية تقرير المصير التي ظل شعب تيمور الشرقية والبرتغال يناضلان في سبيلها زمناً طويلاً. وأكد أن إقامة إدارة انتقالية ناجحة تقتضي الاتصال الوثيق والتعاون الدائم بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وقيادة شعب تيمور الشرقية. وقال إن تيمور الشرقية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي حرم من الامتيازات والحقوق التي تمنحها له المادة ٧٣ من الميثاق؛ ودعا إلى عكس مسار هذه الحالة. وأعرب في هذا السياق عن تأييده لمشروع القرار الذي سيعتمده المجلس. وقال إنه من أجل كفالة الالتزام على صعيد الممارسة ليس فقط بنص الاتفاق والقرارات، وإنما بروحها أيضاً، يتعين أولاً أن يكفل المجلس تنفيذ انتقال سريع وفعال للسلطة بين القوة الدولية في تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بدون تعطيل؛ ويتعين ثانياً أن يضمن المجلس المراعاة التامة للسلامة الإقليمية لتيمور الشرقية؛ ويتعين ثالثاً أن يضمن المجلس توزيع المساعدة الإنسانية لكل من يحتاجها؛ ويتعين رابعاً أن يكفل المجلس أمن وسلامة اللاجئين في تيمور الغربية وأجزاء أخرى من إندونيسيا وفقاً للقانون الإنساني

(٥٨) S/1999/1004.

(٥٩) S/1999/1025 و S/1999/1072.

المؤقتة توفير الأمن والحفاظة على القانون والنظام في كل أنحاء الإقليم، وإنشاء إدارة فعالة، والمساعدة في إنشاء الخدمات المدنية والاجتماعية، وضمان التنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل والمساعدة الإنمائية، ودعم القدرات اللازمة للحكم الذاتي، والمساعدة في تهيئة الظروف الملائمة للتنمية المستدامة. وستنشئ الإدارة المؤقتة أيضاً آلية للتشاور مع البرتغال، وتنظم مشاورات مع إندونيسيا، حسب الضرورة. وإلى أن يتم تنظيم انتخابات، سينشئ المقرر الخاص هيئات استشارية على جميع المستويات لضمان مشاركة التيموريين الشرقيين في حكم الإقليم وإدارته. وأشار الأمين العام كذلك إلى أن عدداً من مهام الإدارة الانتقالية سيمول من التبرعات، وأن صندوقاً استثمارياً سينشأ لهذا الغرض. ودعا الأمين العام الدول الأعضاء إلى المساهمة في هذا الصندوق بسخاء وعلى وجه الاستعجال.

وفي الجلسة ٤٠٥٧، المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام على جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الاتحاد الروسي) ممثلي أستراليا وإندونيسيا والبرتغال وجمهورية كوريا وفنلندا والنرويج ونيوزيلندا واليابان، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي والأرجنتين والبرازيل والبرتغال وسلوفينيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة وناميبيا وهولندا والولايات المتحدة^(٥٧). ووجه انتباههم أيضاً إلى عدد من الوثائق الأخرى: رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثلة فنلندا تحيل بها بياناً بشأن تيمور الشرقية والغربية أصدرته

(٥٧) S/1999/1083.

المتكلم عن رفض وفد بلده الادعاء بأن القوات المسلحة الإندونيسية كانت وراء الحوادث التي وقعت مؤخرا في تيمور الشرقية. وأبدى أيضا القلق العميق إزاء التقارير "غير المحققة" المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في أعقاب الاستطلاع الشعبي. وفي معرض كلامه عن مشروع القرار، أكد أن تعزيز المصالحة الوطنية فيما بين أبناء تيمور الشرقية سيكون من أكثر المهام أهمية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية إذا كان المراد لتيمور الشرقية أن تغدو أمة مستقلة وقادرة على البقاء. وبالنظر إلى وجود طائفتين، قال المتكلم إنه من الأساسي أن تكون الإدارة الانتقالية محايدة في تأدية مهامها^(٦١).

وأكدت ممثلة أستراليا أن الأمن قد استعيد في معظم إقليم تيمور الشرقية، وأن الوكالات الإنسانية أصبحت قادرة على مباشرة أعمالها، وأن أهالي تيمور الشرقية قد بدأوا يعودون إلى ديارهم التي طردوا منها. وأعربت عن إشادة وفد بلدها بقرار المجلس الاستشاري الشعبي الإندونيسي إلغاء قراره لعام ١٩٧٨ الذي يقضي بإدماج تيمور الشرقية في إندونيسيا، وعن أمله في أن يكون هذا الإجراء إيذانا ببداية علاقات جديدة بين شعبي إندونيسيا وتيمور الشرقية، وببداية المصالحة أيضا فيما بين أبناء شعب تيمور الشرقية. ثم قالت إن أستراليا، بوصفها جارا لتيمور الشرقية وعضوا في منطقتها الإقليمية وفي المجتمع الدولي الأوسع، ملتزمة بمساعدة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وشعب تيمور الشرقية في الإعداد لاستقلال بلده وإعادة بنائه وتنميته. وذكرت أن بلدها يرى أن هذه المساعدة مسؤولية إقليمية ودولية طويلة الأجل^(٦٢).

(٦١) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٧.

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

الدولي؛ وأخيرا، يتعين أن يكفل المجلس تقديم إندونيسيا ضمانات بعدم قيام ما يسمى بالمليشيات باستخدام تيمور الشرقية منطلقا لزعزعة استقرار تيمور الشرقية^(٦٠).

وقال ممثل إندونيسيا إن مسؤوليات بلده بدأت منذ أكثر من عقدين عندما اندلعت الحرب الأهلية في تيمور الشرقية. وأشار إلى أن قادة تيمور الشرقية، التي هجرها مستعمروها السابقون بعد أربعة قرون من الحكم الاستعماري، ناشدوا إندونيسيا أن تلي تطلعات غالبية شعبها. وقال إن تيمور الشرقية تمكنت، من خلال الاندماج مع إندونيسيا، من المضي في المسار المليء بالتحديات من أجل بناء الدولة. وقد قبلت إندونيسيا هذه المسؤولية الجسيمة والعبء الإضافي، رغم أن تيمور الشرقية لم تكن جزءا من جزر الهند الشرقية الهولندية، التي منها نشأت الدولة الإندونيسية. وذكر المتكلم بأن إندونيسيا شاركت منذ عام ١٩٨٣ في الحوار الثلاثي مع البرتغال، تحت رعاية الأمين العام، لإيجاد حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية. وأكد أن حكومة بلده لم تتخل أبدا عن التزامها حيال شعب تيمور الشرقية. وقال إن حكومة بلده أبدت التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ووفرت ما يلزم من موظفي الأمن لإجراء الاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية. وعندما اندلعت أعمال العنف، أعلنت حكومة إندونيسيا على الفور حالة الطوارئ العسكرية فأنشأت بذلك إطارا قانونيا يمكن القوات المسلحة من اتخاذ التدابير الضرورية لاستعادة النظام وسيادة القانون. وبعد إعادة تقييم الحالة في الميدان، دعت القوة المتعددة الجنسيات - القوة الدولية، تيمور الشرقية - إلى تقديم المساعدة بغية استعادة السلم والأمن على أرض الواقع، وحماية الناس، وتنفيذ نتائج الاستطلاع الشعبي. وأعرب

(٦٠) S/PV.4057، الصفحتان ٢ و ٤.

المدينون في تيمور الشرقية على نطاق واسع، بمن فيهم أعداد كبيرة من النساء والأطفال،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة أن تكفل الأطراف جميعها حماية حقوق اللاجئين والمشردين وتمكينهم من العودة إلى ديارهم طوعا وبسلام وأمان،

وإذ يؤكد من جديد احترام سيادة إندونيسيا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يلاحظ أهمية ضمان أمن حدود تيمور الشرقية، وإذ يحيط علما في هذا الصدد بما أعلنته السلطات الإندونيسية من اعترافها بالتعاون مع القوة المتعددة الجنسيات التي نُشرت عملا بالقرار ١٢٦٤ (١٩٩٩) ومع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء ما ورد من تقارير تشير إلى أن انتهاكات منتظمة وواسعة النطاق وصارخة للقانون الإنساني الدول وقانون حقوق الإنسان قد ارتكبت في تيمور الشرقية، وإذ يؤكد على أن الأشخاص الذين ارتكبوا تلك الانتهاكات يتحملون المسؤولية عن ذلك بصفتهم الفردية، وإذ يدعو جميع الأطراف إلى التعاون في التحقيقات التي تجري بشأن هذه التقارير،

وإذ يشير إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها المعتمدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ يقرر أن الحالة الراهنة في تيمور الشرقية تشكل تهديدا للسلم والأمن،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر أن تنشأ،** وفقا لتقرير الأمين العام، إدارة انتقالية تابعة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية تسند إليها المسؤولية العامة عن إدارة تيمور الشرقية، وتحويل صلاحية ممارسة جميع السلطات التشريعية والتنفيذية، بما في ذلك إقامة العدل:

٢ - **يقرر أيضا أن تتألف ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية من العناصر التالية:**

(أ) توفير الأمن والحفاظة على القانون والنظام في كل أنحاء إقليم تيمور الشرقية؛

(ب) إنشاء إدارة فعالة؛

(ج) المساعدة في إنشاء الخدمات المدنية والاجتماعية؛

(د) ضمان تنسيق وإنجاز المساعدة الإنسانية، والإنعاش والمساعدة الإنمائية؛

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) التالي وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئسه بشأن الحالة في تيمور الشرقية، ولا سيما القرارات ٣٨٤ (١٩٧٥) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ و ٣٨٩ (١٩٧٦) المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٧٦ و ١٢٣٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ و ١٢٤٦ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ و ١٢٦٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ و ١٢٦٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩،

وإذ يشير أيضا إلى الاتفاق المبرم بين إندونيسيا والبرتغال بشأن مسألة تيمور الشرقية والمؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، والاتفاقات المبرمة في ذلك التاريخ نفسه بين الأمم المتحدة وحكومتها إندونيسيا والبرتغال بشأن طرائق إجراء استطلاع الرأي الشعبي لسكان تيمور الشرقية عن طريق الاقتراع المباشر وبشأن الترتيبات الأمنية،

وإذ يكرر ترحيبه بالتنفيذ الناجح لاستطلاع الرأي الشعبي لشعب تيمور الشرقية في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، وإذ يحيط علما بنتائجه، التي عبر شعب تيمور الشرقية من خلالها عن رغبته الواضحة في بدء عملية انتقالية تحت سلطة الأمم المتحدة صوب الاستقلال، والتي يعتبرها المجلس انعكاسا دقيقا لآراء شعب تيمور الشرقية،

وإذ يرحب بالقرار الذي اتخذته المجلس الاستشاري الشعبي الإندونيسي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بشأن تيمور الشرقية،

وإذ يشدد على أهمية أن تعم المصالحة شعب تيمور الشرقية،

وإذ يثني على بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لما أبدته من بسالة وتصميم جديرين بالإعجاب في تنفيذ ولايتها،

وإذ يرحب بنشر قوة متعددة الجنسيات في تيمور الشرقية عملا بالقرار ١٢٦٤ (١٩٩٩)، وإذ يقر بأهمية مواصلة التعاون في هذا الشأن بين حكومة إندونيسيا والقوة المتعددة الجنسيات.

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩،

وإذ يحيط علما مع الارتياح بالنتائج الناجحة التي أسفر عنها الاجتماع الثلاثي الذي عقد في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، على النحو الممثل في تقرير الأمين العام،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن العنف في تيمور الشرقية، والتشريد والترحيل اللذين تعرض لهما

١٠ - يؤكد من جديد الحاجة العاجلة إلى تقديم المساعدة المنسقة للأغراض الإنسانية والتعمير، ويطلب من جميع الأطراف التعاون مع المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان بغية ضمان سلامتها وحماية المدنيين، وخاصة الأطفال، وعودة اللاجئين والمشردين بسلام، وإيصال المعونة الإنسانية على نحو فعال؛

١١ - يرحب بالتزام السلطات الإندونيسية بالسماح للاجئين والمشردين في تيمور الغربية وفي أماكن أخرى في إندونيسيا بالاختيار بين العودة إلى تيمور الشرقية أو البقاء في أماكنهم أو إعادة توطينهم في أنحاء أخرى من إندونيسيا، ويؤكد أهمية السماح للمنظمات الإنسانية، في أدائها لأعمالها، بالوصول إلى اللاجئين والمشردين بصورة تامة وأمنة ودون عوائق؛

١٢ - يؤكد أن السلطات الإندونيسية مسؤولة عن اتخاذ تدابير فورية وفعالة لضمان عودة اللاجئين الموجودين في تيمور الغربية وفي أماكن أخرى في إندونيسيا إلى تيمور الشرقية بسلام، وعن أمن اللاجئين، وعن الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين ومستوطناتهم، وبخاصة عن طريق كبح أنشطة العنف والتخويف من جانب الميليشيات في تلك المخيمات والمستوطنات؛

١٣ - يرحب باعتزام الأمين العامة إنشاء صندوق استئماني ليكون متاحا لجملة أمور منها تغطية تكاليف إصلاح الهياكل الأساسية، بما في ذلك بناء المؤسسات الرئيسية وتشغيل الخدمات والمرافق العامة، وتكاليف مرتبات موظفي الخدمة المدنية المحليين؛

١٤ - يشجع الدول الأعضاء والوكالات والمنظمات الدولية على تزويد الإدارة الانتقالية بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى، حسبما يطلبه الأمين العام، بما في ذلك ما يتطلبه بناء المؤسسات والقدرات الأساسية، ويؤكد ضرورة التنسيق الوثيق لهذه الجهود إلى أقصى حد ممكن؛

١٥ - يشدد على أهمية أن يلحق بالإدارة الانتقالية موظفون من الذين تلقوا تدريبا ملائما في مجالات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين، بما في ذلك الأحكام المتصلة بالطفل وبمراعاة الفوارق بين الجنسين ومهارات التفاوض والاتصال، والوعي الثقافي، والتنسيق بين الجهات المدنية والجهات العسكرية؛

١٦ - يدين جميع أعمال العنف والأفعال المرتكبة دعما للعنف في تيمور الشرقية، ويدعو إلى وقفها فوراً، ويطلب بتقديم المسؤولين عن تلك الأعمال إلى العدالة؛

١٧ - يقرر إنشاء الإدارة الانتقالية لفترة أولية حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛

(هـ) دعم بناء القدرات اللازمة للحكم الذاتي؛

(و) المساعدة في تهيئة الظروف الملائمة للتنمية المستدامة.

٣ - يقرر كذلك أن تكون أهداف الإدارة الانتقالية وبنيتها على غرار ما ورد في الجزء الرابع من تقرير الأمين العام، وبخاصة أن تكون عناصرها الرئيسية كما يلي:

(أ) عنصر للحكم والإدارة العامة، يتضمن وحدة للشرطة الدولية يصل قوامها إلى ١ ٦٤٠ فرداً؛

(ب) عنصر للمساعدة الإنسانية والإنعاش في حالات الطوارئ؛

(ج) عنصر عسكري، يصل قوامه إلى ٨ ٩٥٠ جندياً و ٢٠٠ مراقب عسكري،

٤ - يأذن للإدارة الانتقالية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنجاز ولايتها؛

٥ - يقر بأن الإدارة الانتقالية ستحتاج، في تطويرها وأدائها لوظائفها في إطار ولايتها، إلى الاعتماد على خبرات وقدرات الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية؛

٦ - يرحب باعتزام الأمين العام تعيين ممثل خاص يكون مسؤولاً، بوصفه رئيس الإدارة الانتقالية عن جميع جوانب أعمال الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وتكون له سلطة سن قوانين وأنظمة جديدة وتعديل القوانين والأنظمة القائمة أو وقف العمل بها أو إلغاؤها؛

٧ - يؤكد أهمية التعاون بين إندونيسيا والبرتغال والإدارة الانتقالية في تنفيذ هذا القرار؛

٨ - يؤكد الحاجة إلى أن تقوم الإدارة الانتقالية بالتشاور والتعاون على نحو وثيق مع شعب تيمور الشرقية كي تنفذ ولايتها بفعالية، وذلك بغية إقامة مؤسسات ديمقراطية محلية، بما في ذلك إنشاء مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، ونقل الوظائف الإدارية ووظائف الخدمة العامة التي ستولاها الإدارة إلى تلك المؤسسات؛

٩ - يطلب إلى الإدارة الانتقالية والقوة المتعددة الجنسيات التي نشرت عملاً بالقرار ١٢٦٤ (١٩٩٩) أن تتعاونوا معاً على نحو وثيق، وذلك أيضاً بغية إحلال العنصر العسكري للإدارة الانتقالية محل القوة المتعددة الجنسيات في أقرب وقت ممكن، وفقاً لما يحدده الأمين العام بعد التشاور مع قيادة القوة المتعددة الجنسيات، وازعاً في الاعتبار الظروف القائمة في الميدان؛

اللاجئين. وسيجري الانتقال من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة في شباط/فبراير على أساس مفهوم متفق عليه يضمن الاحتفاظ بقدرة تشغيلية قوية طوال تلك الفترة. وقد تحسنت الحالة الإنسانية أيضاً مع أنها لا تزال محفوفة بالمصاعب. وكذلك فإن العلاقات بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وشعب تيمور الشرقية حسنة للغاية. ولهذا الغرض، أنشأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية اللجنة الاستشارية الشعبية التي سيتولى الممثل الخاص للأمين العام رئاستها. وهناك أيضاً آفاق إيجابية لتحقيق الوفاق الوطني. وترد إقامة علاقات حسنة بين تيمور الشرقية واندونيسيا في مقدمة جدول أعمال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية^(٦٤).

وذكرت ممثلة الولايات المتحدة أن عمليات الأمم المتحدة والقوة المتعددة الجنسيات تعمل بشكل جيد جداً في ترتيب فريد. وأعربت عن ترحيبها بالاجتماع الأخير الذي عقد بين زعيم الاستقلال والأطراف الداعية في السابق للاندماج، وبالقرار الذي اتخذته الميليشيات في وقت لاحق بالتخلي عن أسلحتها. بيد أنها أعربت عن القلق حيال عدم تزايد عدد العائدين، وأشارت إلى أنه يتعين على حكومة إندونيسيا أن توطن أولئك الذين اختاروا البقاء في ذلك البلد. وأكدت أيضاً على ضرورة أن يواصل كل من لجنة التحقيق الدولية بشأن تيمور الشرقية واللجنة الإندونيسية المعنية بحقوق الإنسان تحقيقاًهما في الحوادث التي وقعت في تيمور الشرقية من أجل جلب أولئك المسؤولين عنها إلى العدالة^(٦٥).

وأشار معظم المتحدثين مع الارتياح إلى تحسن الحالة في تيمور الشرقية وأشادوا بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في

١٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم، بصورة وثيقة ومنظمة، بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك بصفة خاصة، ما يتعلق بنشر الإدارة الانتقالية، وبالتخفيضات المحتملة مستقبلاً لعنصرها العسكري إذا تحسنت الحالة في تيمور الشرقية، وأن يقدم تقريراً في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار وكل ستة أشهر بعد ذلك؛

١٩ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المداوات التي أجريت في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٨٥)

في الجلسة ٤٠٨٥، المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، واصل المجلس النظر في البند المدرج على جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، طلب الرئيس (المملكة المتحدة) بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي إلى الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام أن يطلع المجلس على الحالة في تيمور الشرقية. ووجه انتباه أعضاء المجلس أيضاً إلى رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وموجهة إليه من الأمين العام، يحيل بها التقرير الدوري الخامس عن عمليات القوة الدولية في تيمور الشرقية^(٦٣).

وذكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام أن الحالة في تيمور الشرقية ما زالت مستقرة إلى حد كبير، على الرغم من حوادث منفردة وقعت ضد اللاجئين العائدين. وقد نُشر المراقبون العسكريون لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في جميع أرجاء الإقليم وأقاموا المراكز على جانبي الحدود مع تيمور الغربية لكفالة الاتصال بين القوة الدولية في تيمور الشرقية والقوات المسلحة الإندونيسية ولتيسير عودة

(٦٣) S/1999/1248. وقد أحيل التقريران الدوريان الثالث والرابع برسالتين مؤرختين ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، على التوالي (S/1999/1106) و S/1999/1169).

(٦٤) S/PV.4085، الصفحات ٢ إلى ٤.

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

ورداً على التعليقات والتساؤلات التي أثيرت، ذكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام أن من الممكن، فيما يتعلق بانخفاض معدل العائدين من اللاجئين من تيمور الغربية، أن يعزى ذلك الانخفاض إلى عاملين هما: نشر معلومات خاطئة والترهيب من جانب الميليشيات؛ والدمار الهائل للمناطق التي يرغبون في العودة إليها. وإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الذين صوتوا مؤيدين للحكم الذاتي - وهم أكثر من ٢٠ في المائة من السكان - قد يترددون في العودة إلى تيمور الشرقية في الوقت الحالي. وفيما يتعلق بقوام قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قال إن الحالة الأمنية قد تحسنت بفضل القوة الدولية في تيمور الشرقية. ولو استمر الاتجاه الراهن، سيعيد الأمين العام قطعاً تقييم الحالة في الوقت المناسب ولن يتردد في اقتراح تخفيضات لو رأى من المأمون إجراءها^(٦٧).

١٥ و ١٦ (غابون)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (هولندا)؛ والصفحة ١٦ (المملكة المتحدة).
(٦٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

تيمور الشرقية وعمليات القوة الدولية في تيمور الشرقية والممثل الخاص للأمين العام للعمل الممتاز الذي اضطلعوا به. غير أنهم أعربوا عن القلق إزاء الحالة الإنسانية، ولا سيما عدم تزايد عدد العائدين والحاجة إلى ضمان سلامتهم وأمنهم. وأعربوا عن ترحيبهم بإنشاء لجنة استشارية وطنية لتيمور الشرقية من أجل تعزيز إسهام شعب تيمور الشرقية إسهاماً مباشراً في عملية اتخاذ القرار؛ وأيدوا عملية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني لجلب أولئك المسؤولين إلى العدالة. وشدد بعض المتكلمين على أهمية تنفيذ انتقال مبكر من عمليات القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك لتخفيض عنصرها العسكري تدريجياً، بينما ينتقل شعب تيمور الشرقية نحو الحكم الذاتي^(٦٦).

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧ (كندا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (البرازيل)؛ والصفحة ٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٨ (الصين)؛ والصفحة ٩ (سلوفينيا)؛ والصفحات ٩ إلى ١١ (فرنسا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٢ (ماليزيا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (ناميبيا)؛ والصفحتان ١٤

٢١ - الحالة في كمبوديا

التقدم في عملية السلام الكمبودية، ويدعو إلى وقف القتال على الفور.

ويكرر مجلس الأمن التأكيد على ضرورة احترام مبادئ الوحدة الوطنية لمملكة كمبوديا وسلامة أراضيها وسيادتها.

ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى أن تحترم تماماً التزاماتها بموجب اتفاقات باريس بشأن كمبوديا. ويحثها على حل خلافاتها من خلال الوسائل السلمية والحوار السياسي وبما يتفق مع روح المصالحة الوطنية.

ويدعو مجلس الأمن الأطراف مجدداً إلى كفالة عمل المؤسسات الدستورية بصورة فعالة وسلسة.

المقرر المؤرخ ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٩٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٧٩٩، المعقودة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدلى الرئيس (السويد) بالبيان التالي باسم المجلس^(١):

يساور مجلس الأمن قلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في كمبوديا، بما في ذلك أعمال العنف، التي تعرّض للخطر استمرار